

اثر تقلبات اسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الدول النامية المستوردة للنفط تركيا انموذجاً للفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)

الباحث حسن حارث احسان أ.م.د. سعدون حسين فرحان

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

saadoonhuseen@yahoo.com

القبول: ٢٠٢١/٥/١٧



الاستلام: ٢٠٢١/٤/١٥

مستخلص البحث

يناقش هذا البحث موضوعاً مهماً من موضوعات الاقتصاد الكلي وهو تأثير تقلبات اسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في تركيا. ويهدف البحث الى دراسة تأثير تقلبات اسعار النفط في التضخم والنمو ومعدلات التبادل التجاري في تركيا منطلقاً من فرضية تؤكد بان هناك تأثيرات وانعكاسات معنوية لتقلبات اسعار النفط في هذه المتغيرات حيث كانت سلبية (في النمو ومعدل التبادل التجاري) وموجبة (في التضخم). استخدم البحث الاسلوب النظري لمجموعة من الدراسات السابقة في هذا الموضوع فضلاً عن تعزيز هذا الاسلوب بالتحليل القياسي، وقد توصل البحث الى نتائج عدة كان ابرزها ان هناك تأثيرات سلبية لتقلبات اسعار النفط في (النمو و معدل التبادل التجاري) في تركيا في حين ان هناك اثر ايجابي لتقلبات اسعار النفط الى ان هذه الزيادة تزيد معدلات التضخم، وقد وضع الباحث عدداً من المقترحات التي تتلاءم مع نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: تقلبات اسعار النفط؛ التضخم؛ النمو الاقتصادي.



The Impact of Oil Price Fluctuations on Some Macroeconomic Variables in Developing Oil-Importing Countries (Turkey As A Model for The Period 1990-2018)

Hasan H. Ihsan

Assist. Prof.Dr. Sadoon H. Farhan

College of Administration and Economics / University of Mosul

saadoonhuseen@yahoo.com

Received: 15/4/2021



Accepted: 17/5/2021

Abstract

This research discusses an important macroeconomic topic, which is the effect of oil price fluctuations on some macroeconomic variables in Turkey. Oil prices in these variables where they were negative (in growth and the rate of trade exchange) and positive (in inflation), the research used the theoretical method of a group of previous studies on this subject as well as enhancing this method with standard analysis, and the research reached several results, the most prominent of which was that There are negative effects of oil price fluctuations on (growth and the rate of trade exchange) in Turkey, while there is a positive effect of oil price fluctuations to the point that this increase increases inflation rates, and the researcher has put forward a number of proposals that fit the findings of the research.

Keywords: fluctuations in oil prices; inflation; economic growth.

Available online at <https://regs.mosuljournals.com/>, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

المقدمة

يعد النفط واحداً من أهم السلع الأكثر طلباً وتداولاً في العالم أجمع، فالنفط مصدر مهم من مصادر الطاقة، وأحد مدخلات العملية الانتاجية التي لا غنى عنها لإنتاج السلع والخدمات. وقد شهدت أسعار النفط تقلبات واسعة منذ سبعينيات القرن الماضي وتزايدت هذه التقلبات في العقود الماضية وهذا ما فتح الباب على مصراعيه لمناقشة تأثير هذه التقلبات على عدد من الدول النامية عموماً، والمستوردة منها خصوصاً، وقد تعرضت أسعار النفط الخام لعدد من التقلبات وعدم الاستقرار، او كما تعرف بالصددمات البترولية حيث يعود عدم استقرار أسعار النفط الى عدد من الاسباب وكذلك عوامل داخلية وخارجية يتعلق معظمها بالنمو في الاقتصاديات المتقدمة والنامية والتي تنعكس بشكل ايجابي او سلبي على البلدان المستوردة ويظهر ذلك في موازين مدفوعاتها على شكل عجوزات وتعتمد درجة التأثير على درجة اعتمادية هذه البلدان على النفط المستورد وصعوبة احلال بدائل الطاقة محل النفط الخام وما يترتب عليها من زيادة في الطلب والعرض، وسيكون لتقلبات أسعار النفط تأثير على تكلفة النفط الخام و الاقتصاد العالمي والمحلي و النشاط الاقتصادي من رواج وانعكاس وتضخم وكساد وتأثر خاصة في هامش ربح المصفاة وتعتبر دراسة تقلبات أسعار النفط مهمة لوصف سلوك أسعار النفط والتنبؤ بالأسعار المستقبلية بدقة حتى تتمكن الحكومة من تطوير برامج أكثر فاعلية وكفاءة لمستقبل الامة .

مشكلة البحث:

تفرض تغيرات أسعار النفط لاسيما ارتفاعاتها قيوداً على البلدان المستوردة للنفط والتي تظهر في موازين مدفوعاتها بوصفها بنداً من بنود الواردات وان اي ارتفاع في أسعار النفط تنعكس بصورة سلبية على ميزان المدفوعات بمجمله وهذا يفرض قيوداً على الدول المستوردة في سعيها لرفع معدلات النمو والسير في خطوات تنموية ثابتة.

اهمية البحث:

تتركز اهمية البحث من المكانة التي يتمتع بها النفط الخام بوصفه مدخلاً من مدخلات العملية الانتاجية سواء اكانت مواد اولية او مصدراً للطاقة وان التقلبات التي تحصل في اسعار النفط الخام تتعكس بشكل او باخر على تكاليف الانتاج ومن ثم اسعار السلع المصنعة التي يعد النفط الخام مدخلاً رئيسياً من مدخلاتها.

هدف البحث:

يهدف البحث الى دراسة وتحليل اثر تقلبات اسعار النفط في عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي في اقتصاد تركيا للمدة (١٩٩٠_٢٠١٨) وتشخيص تأثيراتها سواء ايجابية اكانت ام سلبية.

فرضية البحث:

يفترض البحث بأن هناك انعكاسات سلبية لتقلبات اسعار النفط على معدل النمو الاقتصادي وكذلك معدل التبادل التجاري, في حين ان هناك تأثيرات ايجابية لهذه التقلبات في معدل التضخم (اي ان هذه التقلبات تزيد من معدلات التضخم) وتعمق هذه المشكلة .

منهجية البحث:

اعتمد البحث على الربط بين الجانب النظري الذي ابتدأ بدراسة الاسواق النفطية وانتهي بتحليل العلاقة النظرية بين تقلبات اسعار النفط وعدد من متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم, النمو, معدل التبادل التجاري) ومناقشة واقع الاقتصاد التركي, اما الجانب التجريبي فركز على تقدير النموذج الخاص بالبحث وقد جمعت البيانات اعتماداً على منشورات اوبك وكذلك منشورات البنك وصندوق النقد الدوليين وغطت الدراسة المدة (١٩٩٠_٢٠١٨).

المبحث الاول

الإطار المفاهيمي لأسواق النفط العالمية

اولاً: مفهوم السوق النفطية

تعد الموضوعات المتعلقة بالسوق النفطية من المسائل المتداولة في الوسط الاقتصادي، وتتعدد الاطراف العاملة في السوق ما بين دول مصدرة للنفط ودول مستوردة للنفط الخام وايضا عبر الشركاء والوكلاء في السوق، يتم دراسة السوق النفطية وتوصيفها من خلال النظرية الاقتصادية التي توصف السوق النفطية بانه سوق احتكار قلة تواجه التقاء منحنيات الطلب والايراد اذ يسمى منحني الطلب الذي يواجه هذه السوق منحني الطلب المنكسر والايراد المنقطع ويعود ذلك ان هذه الاسواق تتميز بارتفاع درجة اللإيقين وان الايراد والطلب يتوقفان على ردة الفعل المعاكس والمقابل في حالة ارتفاع السعر وبحسب النظرية الاقتصادية ان سبب الانكسار والانقطاع هو اختلاف ردود افعال المنتجين داخل سوق احتكار الق (الهيتمي، ٢٠١١، الصفحات ١٢٨-١٢٩) لة. ويتم التعامل في السوق بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول ، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات فضلا عن العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق (عبد الرؤوف، ٢٠٠٨، صفحة ١)، وهناك طرفان في السوق النفطية هما البائع والمشتري ولكل طرف هناك مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في جانبي العرض والطلب، اذ ان البلدان المنتجة تمثل عرض النفط الخام والدول المستهلكة تمثل الطلب على النفط الخام ومن ثم يتحدد سعر النفط وفق هذه المتغيرات. وهناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية كل هذه العوامل لها تأثير على مستويات اسعار النفط (عبد الرضا، ٢٠١١، صفحة ٩٤).

ثانياً: تتميز السوق البترولية بخصائص عدة وهي :

١. سوق احتكار القلة: يحتكر السوق البترولية عدد قليل من المنتجين والشركات النفطية "منافسة القلة" وهو نوع من الاحتكار الجزئي، وتركز هذه القلة من المنتجين والشركات على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة في العرض الكلي للنفط الخام .

من جانب آخر يتحدد السعر في السوق من خلال طبيعة السوق نفسه بالمقابل اذ يتحدد السعر وفق مجموعة من المحددات. تاريخياً يعد سوق النفط سوق احتكار قلة يسيطر عليه مجموعة قليلة من المنتجين يستطيعون الاتحاد مع بعضهم لتشكيل كارتل (مثلاً أوبك) يتحكم في الاسعار وهو ما كان خلال الحقب الأولى لإنتاج النفط ولكن بعد ذلك بدأت الاوضاع تتغير واصبحت طبيعة السوق اقرب للمنافسة الاحتكارية اذ بدأ الانتاج العالمي بالازدياد فضلاً عن دخول منتجين آخرين للسوق يجعل من عملية التحكم بالأسعار خارجة عن سيطرة الكارتل، كما ان بازدياد هؤلاء المنتجين اصبح من الصعب الاتحاد او التوافق بينهم لاختلاف المصالح وهنا يحدد السعر وفق اليات سوق المنافسة الاحتكارية اذ يلزم التميز بين السلعة الواحدة وتغير اشكالها او اجراء اتفاقات جانبية لمدة زمنية طويلة او اعطاء اسعار تفضيلية لبعض المستهلكين للحصول على اسعار مختلف او الاتفاق بين مختلف المنتجين للسيطرة على السوق او على الاقل على جزء من السوق وهذه التعقيدات هي العوامل الاقتصادية التي تتحكم بالسوق النفطية (الصفار، ٢٠١٨، صفحة ١).

٢. الاتجاه نحو التكامل: حيث ان منتجي القلة يتحكمون في انتاج النفط، نقل النفط تكريره وتسويقه فان هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الراسي من بداية استخراج النفط الخام لغاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة .

٣. الاتجاه نحو التكتل: تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة النفط

ومشتقاته الى الاسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل التام (عبد الرؤوف، ٢٠٠٨، صفحة ٢).

ثالثاً: اسباب تقلبات اسعار النفط

١ . العوامل الاقتصادية :

ان الاستقرار في سوق النفط الدولية يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما ، فضلاً عن الاحتياطي الدولي من النفط ، لكون النفط سلعة استراتيجية لها اهميتها في النمو الاقتصادي فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب الدوليين على النفط (عبد الرضا، ٢٠١١، صفحة ١٠٩)

٢ . التطور التكنولوجي والطاقات المتجددة:

لقد اتفقت الدول المستهلكة للنفط على تأسيس الوكالة الدولية للطاقات المتجددة، لتخفيف الحاجة للنفط الخام ، والبحث عن بدائل صديقة للبيئة ، ومواجهة مخاطر نزوب الاحتياطيات النفطية والغازية، وكان من بينها استخدام الميثانول كوقود للسيارات واستخدام السيارات الكهربائية واستخدام الطاقة الشمسية، والرياح والتيارات المائية والمياه الساخنة في باطن الارض لتوليد الطاقة الكهربائية فضلاً عن الطاقة النووية، وهناك ما يعرف بالطاقة الكهرومغناطيسية الكونية لتسيير عجلات السيارات بدون وقود وهذا ما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة التي لا تزال بمستوى ابحاث مستقبلية لم تطبق على ارض الواقع، وان انخفاض اسعار النفط لم يعد يؤثر في عملية نمو وتزايد الطاقات المتجددة وذلك لوجود دعم متواصل من لدن هذه الوكالة (كيطان، ٢٠١٧، صفحة ٦).

٣ . العوامل السياسية:

تتأثر سلعة النفط، وبشكل حاد جداً بالأحداث السياسية التي يشهدها العالم، وقد أسهمت العديد من التهديدات الجيوسياسية في مختلف مناطق العالم، وبخاصة في مناطق إنتاج النفط، بتقلب أسعار النفط (النداوي، ٢٠١٠، صفحة ٤).

المبحث الثاني

اثر تقلبات اسعار النفط في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي

أولاً : العلاقة بين تقلبات اسعار النفط والتضخم

لقد عانت معظم البلدان النامية المستوردة للنفط من تدهور أسعار صرف عملاتها باستمرار من جراء العجز المتواصل ونقص العملات الصعبة وقصور تغطية عملاتها الوطنية، إلا أن معظم البلدان المصدرة للنفط، بقت محافظة على معدلات متدنية للتضخم ولسنوات طويلة ، على عكس الدول النامية المستهلكة للنفط، بحسب ما تشير له العديد من الدراسات الإقليمية والعالمية الصادرة عن مؤسسات دولية ، مثل صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة.

إن زيادة أسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ القى بظلاله على اقتصاديات الدول المستوردة للنفط إذ خلق ضغطاً متصاعداً على مستوى الأسعار، فارتفع اسعار النفط تسبب في صدمة تضخمية خارجية ويظهر تأثيرها بشكل أكبر على الدول المستوردة للنفط لا سيما على مستوى الصناعات التي تستخدم النفط كمدخل أساسي في عملياتها الإنتاجية، فارتفع أسعار النفط بمقدار (3-4) دولار يرفع معدل التضخم بنسبة 1% بشكل مباشر، حيث إن التضخم المرتفع يؤثر على الطلب الكلي ويحد من نمو الدخل الحقيقي مما يشكل ضغطاً على طلب المستهلكين من خلال ارتفاع تكاليف المدخلات التي تحد من الهوامش الربحية للشركات مما يقلص استثماراتها المتوقعة ويتسبب في تباطؤ الطلب، وإذا ما تدخل البنك المركزي لكبح جماح التضخم بطريقة متشددة فإن ذلك سوف ينعكس سلبياً على أداء الاقتصاد الكلي من خلال اتباعه سياسات انكماشية تدخل الاقتصاد في مرحلة من الركود لكي تستمر الدورة الاقتصادية (بن جمعة، ٢٠١١، صفحة ٢).

يُنظر إلى العلاقة الوثيقة بين أسعار النفط ومستويات التضخم من نمط (السبب والنتيجة)، مع ارتفاع أسعار النفط فإن التضخم يعكس الاتجاه العام للأسعار في جميع نواحي الاقتصاد ويسير في الاتجاه السعودي نفسه، ومن ناحية أخرى فإن انخفاض سعر النفط ، يخلق ضغوط تضخمية أقل مما يدفعها الى التراجع ، لكن

التقلبات في أسعار النفط لم تعد أمراً هاماً في التأثير على معدل التضخم كما كانت في العقدين الماضيين مع زيادة كفاءة استخدام الطاقة ووجود المخزونات النفطية وزيادة مرونة أسواق العمل والمنتجات لكي تتجاوب مع التغيرات والضغط التضخمية، فلم يعد ارتفاع الأجور يحدث تلقائياً عند الطفرات التضخمية، وهذا ما حدث في السوق النفطية، حيث إن معظم شركات القطاع الخاص لم ترفع الأجور رغم أن الحكومة رفعت أجور موظفيها، كما أن العديد من الأعمال التجارية تواجه صعوبة في تمرير الزيادة في تكاليفها في الأجل القصير عندما تنسب أسعار النفط في ذلك من خلال ارتفاع تكاليف السلع المستوردة، فقد قدر صندوق النقد الدولي أن زيادة أسعار النفط إلى 89 دولاراً للبرميل الواحد بواقع 10 دولارات سيكون له أثر كبير على الصعيد العالمي، فنجد في عام (2000_2001) كان معدل التضخم (1.1-%) سلباً عندما كان النفط العربي الخفيف أقل من 28.5 دولار لكن أسعار النفط بدأت تأخذ اتجاهها تصاعدياً مستمراً من (٢٠٠٢) من سعر 25 دولار إلى ٩٧.٢٦ دولار في (٢٠٠٨) ورافقه ارتفاع معدل التضخم من ٠.٢% إلى أعلى مستوى له عند ٩.٩% خلال المدة نفسها، ثم انخفضت أسعار النفط في عام (٢٠٠٩) إلى ٦١.٦٧ دولار وانخفض معدل التضخم إلى ٥.١%، ولكن أسعار النفط ارتفعت في ٢٠١٠ إلى ٧٦.٣ دولار ليرتفع التضخم إلى ٥.٣% في المدة نفسها، إن هذه المعدلات استمرت حتى مطلع عام (٢٠١١) رغم أن أسعار النفط ارتفعت إلى ٩٢.٤٣ و ٩٥.٧٢ لأن التأثير يأتي متأخراً على الأرجح لاشهر فلو كان الارتفاع على مستوى سنوي لرأينا ارتفاع معدل التضخم أيضاً. (بن جمعة، ٢٠١١، صفحة ١)

ثانياً : تقلبات اسعار النفط وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

تعد الثروة النفطية إحدى المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة، إذ بإمكانها تحقيق النمو الاقتصادي بوقت قصير مقارنة مع البلدان النامية التي لا تمتلك الثروة النفطية، إلا أن الاعتماد بشكل واسع على النفط في تمويل مشاريعها التنموية والنمو الاقتصادي جعل من هذا البلدان أن تنسم بالريعية لارتباطها بالسوق النفطية العالمية، إن انخفاض وارتفاع أسعار النفط له دور إيجابي لتمويل البرامج

التممية والذي يؤثر بصورة ايجابية على دخل تلك الدول من خلال صادراته المرتفعة وسيكون هناك تأثيرات سلبية ستطرأ من خلال انخفاض صادراته النفطية , وستترك اثار صدمات اقتصادية في الاجل القصير والطويل, فالارتفاع في الاجل القصير سيكون الناتج ايجابي وعلى العكس منه سيكون الارتفاع في الاجل الطويل تأثير سلبي, كلنا نعلم ان الدول المنتجة للنفط تعيش حالة من الايجابية من خلال صادراته النفطية الذي يجلب لها الانتعاش الاقتصادي, تؤدي الزيادة في الأسعار إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي بشكل مباشر من خلال ارتفاع عائدات التصدير, على الرغم من أن جزءاً من هذا المكاسب سيتم تعويضه لاحقاً بخسائر من انخفاض الطلب على الصادرات بسبب الركود الاقتصادي الذي يعاني منه الشركاء التجاريون, الخطر بالنسبة لهذه الدول هو أنه إذا ارتفعت الأسعار بشكل كبير , فقد ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المستهلكة, مما يؤدي إلى انخفاض الطلب وأسعار النفط (Ghalayini, 2011, p. 131)

ثالثاً : تقلبات اسعار النفط و معدلات التبادل التجاري

تناقش الكثير من الدراسات بان هناك انعكاسات لتقلبات اسعار النفط في تكلفة الانتاج والتي ترتفع نتيجة لتقلبات اسعار النفط في البلدان المستوردة للنفط وبالتحديد عن اهمية المنهج مما ينعكس سلباً في معدلات التبادل التجاري. وعند مقارنه بين البلدان المصدرة للنفط سيميل معدل التبادل التجاري ضد البلدان المستوردة وسيكون لصالح البلدان المصدرة للنفط (korhonen and ledyaeva,2010, 848). ويذهب تأثير تقلبات اسعار النفط الى ابعاد اكبر عندما تؤثر في هيكل الانتاج والتجارة لتصبح البلدان المستوردة للنفط متخصصة بالسلع ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة ومستورده ذات الاستهلاك المرتفع للطاقة لاسيما عند الارتفاعات الكبيرة لأسعار النفط الخام. وتمتلك البلدان النامية المستوردة للنفط جملة من السمات والاسباب التي تجعل تأثير تقلبات اسعار النفط تأخذ بعداً تأثيرياً اكبر, مثل انخفاض مرونة الطلب على النفط ونواقص السوق المالية الدولية مما يعزز هذا بان يميل معدل التبادل التجاري لصالح البلدان المصدرة للنفط على النقيض من البلدان المستوردة للنفط. (Faheem and others,2020,714).

المبحث الثالث

واقع الاقتصاد التركي في ظل تقلبات اسعار النفط

يعد الاقتصاد التركي اقتصاد سوق ناشئ وهي من بين الدول الصاعدة في العالم ويعرف الاقتصاديون تركيا أيضاً بأنها واحدة من الدول الصناعية الحديثة، إذ يتسم الاقتصاد التركي بأنه اقتصاد صغير مفتوح على العالم الخارجي إذ تزيد نسبة التجارة الى الناتج المحلي الاجمالي عن 34% فضلاً عن وجود قطاع نفطي يغطي ما يقارب من 8.3% من حاجة تركيا ونما إنتاج النفط الخام المحلي بنسبة ١٩% من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩ ، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة نشاطات المنبع لشركة البترول التركية (TPAO) التي تمتلك معظم تراخيص التنقيب والإنتاج (https://www.iea.org/reports/turkey, 2021)، في حين تشكل الواردات النفطية ما نسبته 7% من اجمالي الواردات الكلية. وعند مراجعة الصادرات التركية يلاحظ بأنها تقع في معظمها ضمن الصادرات السلعية غير القائمة على استهلاك الطاقة، في حين تشكل الواردات السلعية كثيفة استهلاك الطاقة ما يقرب من نصف اجمالي واردات تركيا السلعية (Mustafa Acar, 2011, p. 1731)، ويساهم الارتكاز القوي للاقتصاد التركي على النفط المستورد بوصفه مصدراً للطاقة بجعل تركيا تحت قيد عجز الميزان التجاري. ويتأثر الاقتصاد التركي بزيادة اسعار النفط وينعكس هذا بشكل او اخر على مؤشرات الاداء الاقتصادي لاسيما معدل التضخم وكذلك معدل النمو الاقتصادي (1, suleman, 2014)، إذ ان النفط المستورد يلبي حوالي 90% من احتياجات تركيا النفطية والذي جعلها دولة تعتمد على النفط المستورد ومن ثم فان اي زيادة في اسعار النفط يؤثر بشكل مباشر على اداء الاقتصاد التركي، حيث أظهرت بيانات الخزانة التركية في (2020)، أن الحكومة سجلت عجزاً في ميزانيتها بلغ 29.7 مليار ليرة، أي 4 مليار دولار في شهر تموز، وبلغ العجز الأولي بدون مدفوعات الفوائد 21.2 مليار ليرة، وتجاوز عجز الموازنة

لعام 2020 ما توقعته الحكومة، حيث بلغ 139 مليار ليرة (Özenç Erkan and)، ٢٠١١، صفحة ٤).

ومنذ عقد السبعينات الذي شهد طفرات كبيرة في اسعار النفط تأثرت تركيا بشكل كبير بهذه الصدمات إذ عانت تركيا على غرار اغلب البلدان المستوردة للطاقة من معدلات تضخم مرتفعة وعجوزات كبيرة في ميزان المدفوعات فضلاً عن معدلات نمو غير مستقرة، الا انه وفي الحقيقة كان هناك تداخل بين تأثير ارتفاع اسعار النفط في الاقتصاد التركي مع توجهات تركيا التنموية عبر تغيير استراتيجيتها التصنيعية والتحول من استراتيجية احلال الواردات الى استراتيجية التصدير الموجه للخارج فضلاً عن تحرير صرف الليرة التركية، وترافق هذا مع تحقيق تركيا لمكاسب كبيرة والتحول من اقتصاد زراعي تقليدي الى اقتصاد صناعي متنوع معززة بقدرة اكبر على استيعاب الصدمات الخارجية سواء اكانت اسمية ام حقيقية (فرحان، سعدون حسين، ٢٠٠٩، الصفحات ٢٢٩-٢٤٨) وتأثرت تركيا بالأزمة العالمية التي حدثت ٢٠٠٧-٢٠٠٨ إذ دخل الاقتصاد التركي في حالة ركود، واستقر النمو الاقتصادي عند 0.7%. وفي عام 2010 كان هناك نمو على نطاق واسع بسبب التقليل الذي حدث في عام 2009 ولعب التأثير السياسي ايضاً دوراً في النمو وتحرر من الاثار الانكماشية على الناتج المحلي الاجمالي ونما بمعدل 8.8% و 9.2% في عام 2010 و 2011 ولكن على الرغم من زيادة معدلات النمو، إلا أن أزمة اليورو التي حدثت وكذلك أزمة الديون الاوربية خلال عامي 2011-2013 اثرت على تركيا حيث تباطأت مدخلات راس المال، وتراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي الى ما يقارب 2% الى جانب الانكماش في نفقات الاستهلاك في عام 2013، عملت تركيا على زيادة النفقات العامة والطلب المحلي والذي تم تعزيزه بنفقات الاستهلاك الخاص، بحيث نما الناتج المحلي الاجمالي بنسبه محددة 2.9% في 2015 (TOBB, 2014, p. 24) ويتأثر النمو الاقتصادي بسبب حالة عدم اليقين من التقلبات المفرطة لأسعار النفط وذلك لاعتماد تركيا على الاستيراد بنسبة 90% لم يؤدي النمو الاقتصادي

والسكاني السريع في العقدين الماضيين الى نمو قوي في الطلب على الطاقة فحسب، بل ادى ايضاً الى زيادة مرتبطة بالاعتماد على الواردات، نتيجة لذلك واصلت تركيا اعادة هيكلة نظام الطاقة لديها بهدف ترشيد نمو الطلب على الطاقة، وخفض اسعار الطاقة للمستهلكين وابطاء وتيرة قدرة الانتاج المحلي، بما ذلك في ذلك من خلال المزيد من الاستثمارات الخاصة والاجنبية (https://www.iea.org/reports/turkey، ٢٠٢١).

وقدر استهلاك النفط في تركيا خلال المدة 2009-2017 بنحو 283 ألف برميلاً باليوم، ويعد النفط مدخلاً أساسياً في تحديد النشاط الاقتصادي فضلاً عن مجالات النقل والتصنيع ونتاج الكهرباء فالإنتاج المحلي التركي لا يلبي الاحتياجات الخاصة بها، مما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات اسعار النفط مما يسبب حدوث تغيرات في مستوى الانتاج والتضخم (Pelın Öge Güney, 2020, p. 31).

فضلاً عن ذلك فإن الفواتير التي تدفع بالدولار لشراء النفط تضع تركيا تحت ضغط كبير لاسيما على الليرة التركية، بسبب تزايد الطلب على العملة الاجنبية لدفع فواتير استيراد النفط، علاوة على ذلك فإن الزيادة في تقلبات اسعار النفط تؤدي الى زيادة معدلات التضخم والذي يدفع البنك المركزي التركي الى زيادة مستوى سعر الفائدة والذي يؤثر على اسعار الاسهم سلباً والاستثمارات والعمالة وبالتالي على النشاط الاقتصادي، وعليه فإن ارتفاع اسعار النفط يؤثر على التدفقات النقدية الحالية والمتوقعة، بسبب زيادة التكاليف التشغيلية وكذلك تكاليف التمويل بسبب ارتفاع اسعار الفائدة.

المبحث الرابع

التقدير القياسي والتحليلي

تم استخدام البرنامج الاحصائي Eviews10 لقياس وتحليل أثر تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي وهم (التضخم، النمو الاقتصادي، معدل التبادل التجاري) في تركيا (1990-2018) وتم الاعتماد على بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبيانات اوبك لأسعار النفط ولا بد من توصيف النموذج الخاص بالبحث.

اولاً: توصيف النموذج

في هذه المرحلة لابد من تحديد المتغيرات التابعة ومن ثم المتغيرات المستقلة المؤثرة في النموذج.

١: المتغيرات التابعة (Dependent Variables)

- التضخم (inf) معبرا عنه بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك السنوي .CPI
- النمو الاقتصادي (growth) معبرا عنه بنمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة.
- معدل التبادل التجاري (T) معبرا عنه بالرقم القياسي للصادرات على الرقم القياسي للاستيرادات *100

٢: المتغيرات المستقلة (Independent variables)

- تقلبات اسعار النفط (oil) محتسباً على اساس الانحراف المعياري لأسعار النفط الشهرية.
- سعر الصرف (exchpric) معبراً عنه سعر الصرف الحقيقي مقياس لمتوسط الفترة عملة محلية مقابل الدولار

- عرض النقود بالمعنى الواسع (m_2) من اجمالي الناتج المحلي وهو مجموع العملة خارج البنوك والودائع تحت الطلب
- اجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة للعملة المحلية (CF) مجمل النفقات لزيادة الاصول الثابتة للاقتصاد مضاف اليها صافي مستوى المخزونات
- الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية (GDP)

ثانياً: اختبار جذر الوحدة السلاسل الزمنية (UINT ROOT TEST)

يعد اختبار جذر الوحدة امراً مهماً لسلاسل الزمنية و الواجب اجرائها، حيث ان الاستدلال الاحصائي في حالة غياب استقرار البيانات يؤدي الى نتائج مضللة او غير واقعية او ما يسمى بالانحدار الزائف (Gujarati, 2004, p. 797) فقد تم استخدام نموذج ديكي فولر (ADF) لأجراء اختبار استقرار جذر الوحدة حيث يعود هذا النموذج الى الاحصائي الامريكي ديفيد ديكي ١٩٧٩ وقسم النموذج الى ثلاث اختبارات وهي عند المستوى (LEVEL) وعند الفرق الاول (1 Difference) وعند الفرق الثاني (2^{ND} difference) ويثبت معنويته او عدم معنويته بثلاث مقاطع رئيسية (بالحد الثابت) و(الحد الثابت واتجاه عام) و(بدون حد ثابت) اذا كانت الاحتمالية اقل من 0.05 يعني ذلك معنوية النموذج بالثلاث مقاطع ولثلاث اختبارات واذا كان اكبر من 0.05 اي عدم معنوية المعلمة ويتضح ذلك من خلال الجدول (1)

جدول (1)

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة (ADF) استقرارية البيانات

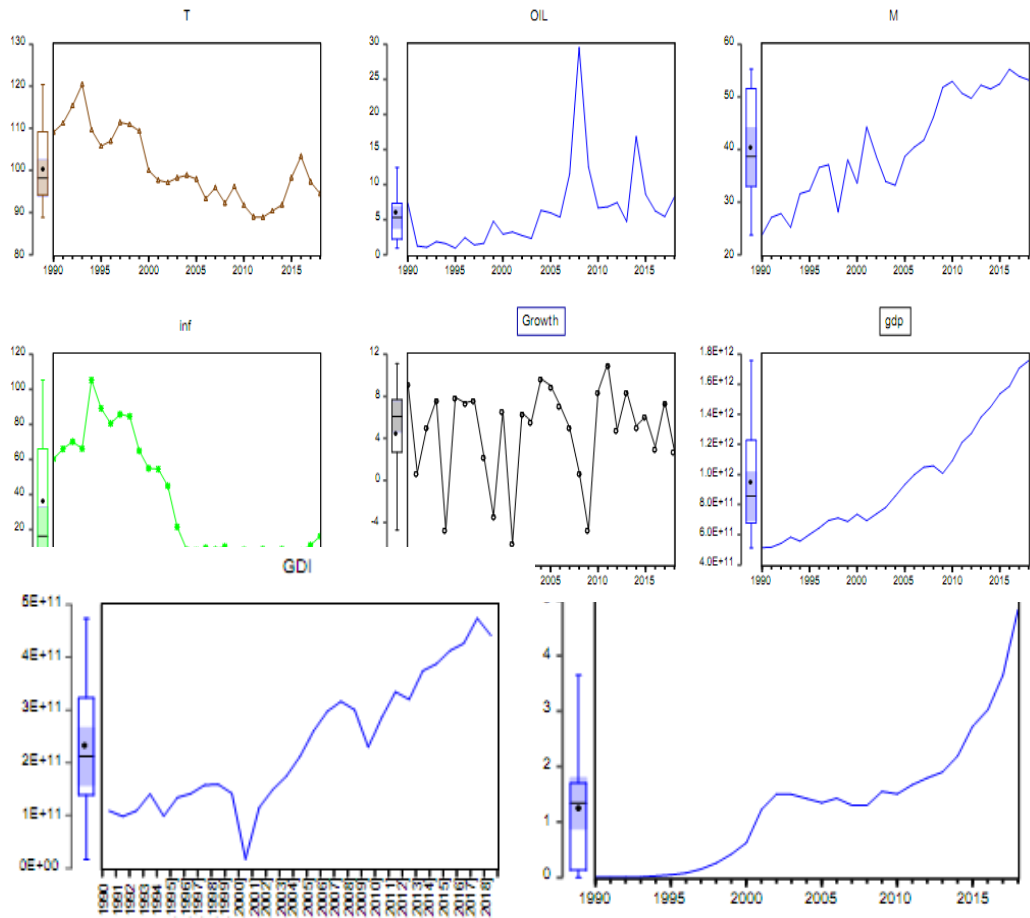
اختبار ديكي فولر - تركيا						
الفرق الاول 1 ST DIFFERENCE			المستوى LEVEL			المتغيرات
بدون حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	بدون حد	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
			0.0518 -1.936691	0.0342 -3.7644	0.0466 -3.0050	oil
			0.0000 -4.8950	0.5623 -2.0186	0.0013 -4.6054	inf
			0.0019 -3.0296714	0.0004 -5.6857	0.0001 -5.6186	grouth
0.0000 -7.287705	0.0000 -7.609419	0.0000 -7.746202	0.9567 1.410981	0.0261 3.891852	0.5190 -1.4998	m
0.0247 -2.273168	0.1327 -3.072406	0.0007 -4.843710	0.7833 0.366299	0.9220 1.021109	0.9999 -0.285044	exch
0.0000 -4.713940	0.0018 -5.10858	0.0000 -5.900890	0.9201 1.060268	0.2561 2.667782	0.8907 -0.429538	CF
0.0200 -2.364655	0.0023 -4.974728	0.0047 -4.017404	1.0000 6.527511	0.9709 -0.61975	1.0000 2.65978	GDP
0.0000 -4.410027	0.0488 -3.624303	0.00011 -4.609794	0.3771 0.762055	0.4900 2.164017	0.5723 -1.390744	T

من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews10)

من خلال النتائج الواردة في الجدول (١) تبين أن المتغيرات (OIL, INF, GROWT.) ثبت استقرارهم عند المستوى في حين (M, EXCH, CF, GDP, T) ثبت استقرارهم في الفرق الاول وفي المقاطع الثلاث, الحد الثابت, الحد الثابت والاتجاه العام, بدون حد ثابت.

شكل (1)

يبين الشكل رسم السلسلة الزمنية لكل متغير من المتغيرات المدروسة



ثالثاً : تحليل الانحدار الخطي المتعدد ومناقشة نتائجه

بعد اجراء اختبار جذر لوحة والتأكد من سكون المتغيرات (OIL, INF, GROWT.) عند المستوى حسب اختبار (ADF), اي انهما متكاملان من نفس الدرجة, مما يجعل تطبيق الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى (OLS) ممكناً والذي يمكن عرضه بالجدول (2)

جدول (2)

النتائج التقديرية الخاصة بمعادلة التضخم

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 05/12/21 Time: 14:21
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Variable	
C	
OIL	
EXCh	
M	
R-squared	Mean dependent va
Adjusted R-squared	S.D. dependent var
S.E. of regression	Akaike info criterio
Sum squared resid	Schwarz criterion
Log likelihood	Hannan-Quinn crit
F-statistic	Durbin-Watson stal
Prob(F-statistic)	

من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews10)

من الجدول اعلاه الذي يوضح معادلة الانحدار الخاصة بالتضخم

اذ تعكس (b0) وهي معلمة الحد الثابت ان هناك معدل تضخم بمقدار 9.6% وبقيمة ايجابية مع غياب المتغيرات المستقلة, واطهر اختبار (t) معنوية هذه المعلمة, اذ زادت قيمة (t) المحتسبة والبالغة (4.3) عن نظيرتها الجدولية والبالغة (1.7).

تؤكد (b1) وهي معلمة تقلبات اسعار النفط (oil) التي كانت ذات اشارة موجبة دلالة على وجود علاقة طردية بين تقلبات اسعار النفط والتضخم، ورغم ان هذه الاشارة تدعمها العلاقة النظرية بصورة صحيحة، اذ ان تأثيرات اسعار النفط موجبة فارتفاع اسعار النفط يزيد من التضخم، وقد اظهر اختبار (t) معنوية هذه المعلمة اذ بلغت قيمة (t) المحتسبة والبالغة (2.3) وهي اكبر من قيمة نظيرتها الجدولية والبالغة (1.7).

بالانتقال الى معلمة سعر الصرف الحقيقي (b2) فقد اظهرت النتائج القياسية وجود اثر سلبي لسعر الصرف الحقيقي لليرة التركية في معدل التضخم، اذ ان زيادة قيمة العملة المحلية يخفض من معدلات التضخم وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، في حين تركيا قد واجهت ازمة مالية حادة عام (2000_2001) اضطرت بعدها الى اعادة تقييم سعر صرف عملتها الليرة التركية باتجاه زيادة القيمة الحقيقية فضلاً عن اجراءات اخرى في الجانب النقدي والمالي انعكس على خفض معدلات التضخم . وقد بين اختبار (t) معنوية المعلمة سعر الصرف الحقيقي اذ زادت قيمة (t) المحتسبة والبالغة (2.2) عن قيمة نظيرتها الجدولية البالغة (1.70).

وتبين (b3) وهي معلمة المعروض النقدي (m) ان هناك اثر سلبي الى انها مرفوضة احصائياً وذلك بحسب اختبار (t) اذ بلغت قيمة (t) المحتسبة (1.1) وهي اقل بكثير من نظيرتها الجدولية البالغة (1.70). ويمكن ان تعزى الى تغير النمط السياسية النقدية في تركيا بعد الازمة المالية عام (2000_2001) والتي دفعت تركيا الى مزيد من الاصلاحات في الجانب النقدي عبر اعادة تقسيم قيمة العملة المحلية وتشديد الاجراءات على نمو المعروض النقدي مما أدى الى تغيرات جذرية نقدية انعكست على ظهور معلمة عرض النقود بمستوى احصائي ضعيف .

ويؤكد اختبار (F) على معنوية النموذج ككل الخاص بمعادلة التضخم. في حين يؤكد (R^2) ان ما يقارب (67%) من التغيرات الحاصلة في التضخم يمكن ان تعزى الى المتغيرات (OIL, EXCH) وبشكل ادنى عرض النقود (M)، في حين ان

(33%) من التغيرات متغيرات لم تدخل في النموذج . ويؤكد ذلك (R^2 ADJ) (اذ انخفض قليلاً عن (R^2) مما يؤكد على القوة التفسيرية لمتغيرات النموذج.

جدول (3) معادلة النمو

Dependent Variable: GROWTH

Method: Least Squares

Date: 02/20/21 Time: 16:45

Sample (adjusted): 2 29

Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.242139	1.608462	2.015677	0.0552
OIL	-0.376581	0.145867	-2.581668	0.0164
EXCHPRIC	-13.05175	4.377058	-2.981854	0.0065
CF	2.09E-11	6.98E-12	2.999074	0.0062
R-squared	0.384080	Mean dependent var		4.562897
Adjusted R-squared	0.307090	S.D. dependent var		4.585031
S.E. of regression	3.816637	Akaike info criterion		5.648180
Sum squared resid	349.6012	Schwarz criterion		5.838495
Log likelihood	-75.07452	Hannan-Quinn criter.		5.706361
F-statistic	4.988695	Durbin-Watson stat		2.651504
Prob(F-statistic)	0.007879			

تحليل معادلة النمو الاقتصادي

من الجدول اعلاه الذي يوضح معادلة الانحدار الخاصة بالنمو اذ تعكس (bo) وهي معلمة الحد الثابت ان هناك معدل نمو بمقدار (3.2%) وبقيمة ايجابية حتى مع غياب المتغيرات المستقلة، وظهر اختبار (t) معنوية هذه المعلمة، اذ زادت قيمة (t) المحتسبة والبالغة ما يقارب (2) عن نظيرتها الجدولية البالغة (1.7).

وتؤكد (b1) وهي معلمة تقلبات اسعار النفط (Oil) ان لهذا المتغير انعكاسات سلبية في النمو وهذا يتوافق مع المنطق الاقتصادي اذ ان زيادة التقلبات تخلق حالة من عدم التأكد والايقين مما ينعكس سلبياً في النمو، وظهرت هذه المعلمة بمستوى المعنوية المطلوب يتجاوز قيمة (t) المحتسبة نظيرتها الجدولية البالغة (1.7).

وتؤكد (b2) وهي معلمة سعر الصرف الحقيقي (Exch) ان لهذا المتغير انعكاسات سلبية في النمو ويعود ذلك الى تقلبات مفرطة لقيمة الليرة التركية والذي خلق بيئة غير مؤاتية لزيادة معدل النمو الاقتصادي مما انعكس سلباً على هذه المؤشرات، وعزز اختبار (t) معنوية معلمة سعر الصرف الذي زادت قيمة (t) المحتسبة عن نظيرتها الجدولية. وتبين (b3) وهي معلمة تكوين راس المال (CF) الذي كانت له انعكاسات ايجابية في معدل النمو في تركيا وهذا يتوافق مع المنطق الاقتصادي؛ فزيادة راس المال تزيد من معدلات النمو الاقتصادي ، وقد اظهرت هذه المعلمة معنويتها اي مقبولة احصائياً وفق اختبار (t).

ويؤكد اختبار (F) على معنوية النموذج ككل الخاص بمعادلة النمو. في حين يؤكد معامل التحديد (R^2) ان ما يقارب (38%) من التغيرات الحاصلة في النمو يمكن ان تعزى الى المتغيرات (OIL, EXCH, CF) في حين ان (62%) من التغيرات متغيرات لم تدخل في النموذج. ويؤكد ذلك (R^2 ADJ) اذ انخفض قليلاً عن (R^2) مما يؤكد على القوة التفسيرية لمتغيرات النموذج.

جدول (4) معادلة التبادل التجاري

Dependent Variable:

T

Method: Least Squares

Date: 03/22/21 Time: 22:56

Sample: 1990 2018

Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	105.3343	3.412372	30.86835	0.0000
OIL	-0.422412	0.173491	-2.434778	0.0224
EXCH	-10.71844	2.593894	-4.132183	0.0004
GDP	1.05E-11	6.07E-12	1.736904	0.0947
R-squared	0.708417	Mean dependent var		100.7934
Adjusted R-squared	0.673427	S.D. dependent var		8.523267
S.E. of regression	4.870754	Akaike info criterion		6.131817
Sum squared resid	593.1062	Schwarz criterion		6.320409
Log likelihood	-84.91134	Hannan-Quinn criter.		6.190882
F-statistic	20.24629	Durbin-Watson stat		0.840564
Prob(F-statistic)	0.000001			

اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews10)

تحليل معادلة التبادل التجاري

من الجدول اعلاه الذي يوضح معادلة الانحدار الخاصة بالتبادل التجاري اذ تبين (b0) الخاصة بالحد الثابت الذي بلغت قيمته (10.5) مليار دولار اي ان معدل التبادل التجاري يميل لصالح تركيا حتى في ظل غياب المتغيرات المفسرة، وقد اظهر اختبار (t) معنوية هذه المعلمة اذ بلغت قيمة (t) المحتسبة (3.0) وهي اكبر من (t) الجدولية البالغة (1.70).

تؤكد (b1) وهي معلمة تقلبات اسعار النفط (Oil) ذات اشارة سالبة وهي تدل وجود انعكاسات سلبية في معدل التبادل التجاري وهذا يوافق المنطق الاقتصادي بوصف تركيا بلاءً مستورداً للطاقة وان زيادة اسعار النفط ينعكس سلبياً على الميزان التجاري وكذلك معدل التبادل التجاري الذي تميل عند زيادة اسعار النفط بغير صالح البلد المستورد للنفط، وبحسب اختبار (t) اثبتت معنوية المعلمة حيث بلغت (t) المحتسبة (2.43) وهي تزيد عن قيمة نظيرتها الجدولية البالغة (1.70).

وتشير (b2) الى معلمة سعر الصرف الحقيقي (Exch) ان لتقلبات اسعار الصرف انعكاسات سلبية في معدلات التبادل التجاري، اذ تخلق هذه التقلبات بيئة غير مؤاتية للنشاطات الاقتصادية وهذا يعرقل زيادة حجم الانتاج ومن ثم حجم التبادل التجاري وسيكون ضد البلد المعنى، وتشير قيمة (t) الى معنوية معلمة سعر الصرف الحقيقي حيث بلغت قيمة (t) المحتسبة (4.13) وهي اكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (1.70).

وتعكس (b3) معلمة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) الذي ظهر بإشارة موجبة، اذ ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي من الطاقة الانتاجية والاستيعابية للبلد وهذا له انعكاسات ايجابية على معدل التبادل التجاري، وقد بين اختبار (t) معنوية معلمة الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت قيمة (t) المحتسبة (1.73) وهي اكبر من (t) الجدولية البالغة (1.70).

ويشير اختبار (F) الى معنوية النموذج ككل. ويؤكد معامل التحديد (R^2) ان (70%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تعود الى المتغيرات التفسيرية

(OIL, EXCH, GDP), في حين ان نحو (30%) من التغيرات الي متغيرات لم تدخل النموذج، ويدعم ذلك (R^2 Adj) الذي بلغت قيمته (67%) بانخفاض قليل عن (R^2) مما يدل على القوة التفسيرية لمتغيرات النموذج .

ـ اختبار الارتباط الذاتي (LM)

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن ظاهرة الارتباط الذاتي بين قيم المتغيرات العشوائية المتعاقبة، على اساس حساب البواقي الناجمة عن استخدام الانحدار الخطي للمربعات الصغرى الاعتيادية حيث تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey serial correlation LM Test

جدول (٥) اختبار الارتباط الذاتي

Godfrey serial correlation LM Test:		
	F-statistic 2.3981 Obs*R-squared 15.37570	Prob.F(8,17) 0.0617 Prob.chi-square(8) 0.0522
Y2 GROUTH	F-statistic 1.043730 Obs*R-squared 2.420580	Prob.F(2,23) 0.3670 Prob.chi-square(2) 0.2981
	F-statistic 1.819337 Obs*R-squared 3.817895	Prob.F(2,24) 0.1838 Prob.chi-square(2) 0.1482

اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (EViews10)

اذ يتبين من الجدول أن قيمة الاحتمالية (Prob.F) بلغت في ادنى قيمة 0.0617 وفي اعلى قيمة 0.3670 اي انها غير معنوية في المتغيرات الثلاث عند مستوى 5%، فضلا عن قيمة (Prob.chi-square) قد بلغت في المتغيرات الثلاثة عند ادنى قيمة 0.0522 واعلى قيمة 0.2981 كذلك غير معنوية القيم عند مستوى احتمالية 5%، اي ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين المتغيرات.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

- ١- تزيد تقلبات اسعار النفط من معدلات التضخم في تركيا, اذ ان زياده تقلبات اسعار النفط تنعكس في زياده تكاليف الانتاج وهذا ينعكس على المستوى العام للأسعار مما يزيد من معدلات التضخم ويعمق هذه المشكلة في تركيا.
- ٢- هناك انعكاسات سلبيه لتقلبات اسعار النفط في معدل النمو الاقتصادي, اذ ان زياده تقلبات اسعار النفط تنعكس على مختلف مفاصل الاقتصاد التركي والنشاطات الانتاجية عبر التأثير في كلف الانتاج ومن ثم تراجع معدل النمو
- ٣- ان للتقلبات اسعار النفط تأثير سلبي في معدلات التبادل التجاري, فتقلبات اسعار النفط تعمل على جعل معدل التبادل التجاري يميل لصالح الشركاء التجاريين زياده قيمة الاستيرادات مقارنة مع جميع صادرات مما يجعل تركيا تضرر كثيراً من هذه التقلبات.

المقترحات

- ١- تشجيع وتحفيز النشاطات الاقتصادية التي تركز على استخدام اما مصادر طاقه بديلة للنفط او تستخدم الطاقة بشكل مقنن او زيادة الصادرات السلعية للخارج وعدم الاعتماد على الطلب المحلي, وذلك للحد من تأثير تقلبات اسعار النفط على التضخم والنمو الاقتصادي ومعدل التبادل التجاري .
- ٢- استخدام ادوات السياسة النقدية عبر استهداف التضخم عند حد معين ورفع معدلات النمو وتفعيلها بالشكل الذي يحفظ من الصدمات الحقيقية الخارجية وبالتحديد القادمة من السوق النفطية العالمية (تقلبات اسعار النفط المفرطة), للحد من تقلبات الليرة التركية والتي يمكن ان تخفض من اثار تقلبات اسعار النفط السلبية لاسيما في النمو وزياده معدلات التضخم.
- ٣- تشجيع وتحفيز التقيب عن النفط بشكل واسع من اجل سد احتياجات الطلب المحلي والتقليل من الاستيرادات التي سببت بخنقة اقتصادية على مختلف الانشطة.

قائمة المراجع

المصادر العربية

١. الهيتي احمد حسين، مقدمة في اقتصاد النفط , Introduction to the oil economy, الدار النموذجية لطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١١.
٢. الصفار، فراس حسين (٢٠١٨)، قراءة اقتصادية في مستقبل اسعار النفط العالمية Economic, reading on the future of world oil prices مركز الدراسات الاستراتيجية , جامعة كربلاء.
٣. الندوي، خضير عباس (٢٠١٠)، تقلبات أسعار النفط وتأثيراتها في مستقبل التنمية بمنطقة الخليج, Oil price fluctuations and their impacts on the future development of the Gulf region, كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية والاقتصاد / جامعة بغداد، مركز الخليج للبحوث والمعرفة.
٤. الوكالة الدولية للطاقة (٢٠٢١) تقرير عن الاقتصاد التركي ٢٠٢١ باريس Report on the Turkish Economy 2021Paris, <https://www.iea.org/reports/turkey-2021>
٥. بن جمعة، فهد محمد (٢٠١١)، ارتفاع اسعار النفط يدعم التضخم, Rising oil prices support inflation مجلة الرياض , عضو الجمعية المالية الأمريكية وعضو جمعية اقتصاديات الطاقة الدولية <http://www.alriyadh.com/613683>
٦. عبد الرضا، نبيل جعفر (٢٠١١)، كتاب اقتصاد النفط, Oil Economy Book, دار احياء التراث العربي، بيروت
٧. عبد الرؤوف، عبادة (٢٠٠٨)، محددات سعر نفط منظمة الأوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر، OPEC oil price determinants and effects on Economic Growth in Algeria, متاح على الموقع: <https://portal.arid.my/Publications/d6167526->
٨. فرحان، سعدون حسين (٢٠٠٩)، مصادر تقلبات سعر الصرف الاسمي في تركيا للمدة (١٩٨٠_٢٠٠٢)، Sources of nominal exchange rate fluctuations in Turkey for the period (1980_2002), العراق, مجلة الدراسات الإقليمية, المجلد ٦ العدد ١٥, مركز الدراسات الإقليمية, جامعة الموصل.
٩. كيطان، حسين علي (٢٠١٧)، قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي , Measuring and analyzing the impact of crude oil price fluctuations on the international market on public revenues in the Iraqi economy, بحث منشور, كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة واسط

المصادر الاجنبية

- 1-Aktas, Erkan and Özenç, Çiğdem and Arica, Feyza(2010) The Impact of Oil Prices in Turkey on Macroeconomics, Wnte shortveron Faculty of Economics Administrative Sciences,- Department.of Economics, Mersin Turkey, Çanakkale ,online at <https://mp.ra.ub.uni-muenchen.deMPRA> Paper no 8658
- 2-Gujarati , Damoodoar N (2004) Basic Economics , 4 Edition , New Delhi , Tata McGraw Hill.

- 3-Latife Ghalayini ,2011 The Interaction between Oil Price and Economic Growth Economic Department, Lebanese University, Beirut Lebanon, Middle Eastern Finance and Economics Issue 13
- 4-Levent Aydın . Mustafa Acar(2011) .Economic impact of oil price shocks on the Turkish economy in the coming decades: A dynamic CGE analysis, Ministry of Energy and Natural Resources, Ankara. Turkey, Energy Policy ELSEVIER journal homepage,Energy Policy 39 1722-1731
- 5-Pelin Öge Guney(2020). Oil price uncertainty and macroeconomic variables in Turkey Department of Economics, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Hacettepe University, Beytepe, Ankara, Turkey.
- 6-Suleyman AÇIKALIN Assoc Prof. Erginbay UĞURLU (2014). Oil Price Fluctuations and Trade Balance of Turkey, Hitit University, FEAS, Department of Economics, procedia of economics and business Administration
- 7- TOBB. (2014). Ekonomik Rapor 2014
- 8-Tursoy, T. (2019). The interaction between stock prices and interest rates in Turkey: Empirical evidence from ARDL bounds test cointegration. Financial Innovation, 5(7), 1-12